مركز الديمقراطية وحقوق العمال يحصل على قرار محكمة بمنح 28,425 شيكل لمعلّمة سابقة في مدرسة خاصة كتعويضات عن انتهاكات لحقوقها العمالية، بما في ذلك دفع أجور العطلة الصيفية، التي يُحرم منها العديد من العاملين في المدارس الخاصة

(أ.ن.) هو معلم سابق في مدرسة خاصة، وكان لديه عقد عمل مكتوب بين عامي 2013 و2016، براتب شهري قدره 3000 شيكل. خلال نفس الفترة، استغل صاحب العمل حاجته للاحتفاظ بوظيفته، حيث كان يطالبه بالتوقيع على إبراء ذمة سنوي يصرّح فيه بأنه حصل على جميع حقوقه في نهاية كل عام، رغم أنه لم يتلقَّ أي شيء

عندما حصل (أ.ن.) على فرصة عمل في مؤسسة حكومية، قدّم استقالته من وظيفته السابقة بعد إشعار صاحب العمل قبل شهر، كما يقتضي القانون. وعند تقديم استقالته، طالب (أ.ن.) بحقوقه وفقاً لقانون العمل الفلسطيني، لكن صاحب العمل استمر في رفض دفع أي تعويضات ورفض أي تسوية تفاوضية مع وزارة العمل. أدى ذلك إلى لجوء المعلم لتقديم شكوى إلى مركز الديمقراطية وحقوق العمال

قامت وحدة المساعدة القانونية وحقوق الإنسان في مركز الديمقراطية وحقوق العمال بمحاولة التفاوض مع صاحب العمل، لكن المدرسة رفضت التوصل إلى تسوية. وبناءً على ذلك، تم رفع القضية إلى المحكمة الفلسطينية، التي أصدرت قرارها بتاريخ 2018/10/30، بمنح المعلم مبلغ 28,425 شيكل كتعويضات عن مكافأة نهاية الخدمة وأجور العطلة الصيفية

حتى بعد صدور قرار المحكمة، رفض صاحب العمل الامتثال له. وقامت المدرسة بتفريغ جميع حساباتها البنكية في محاولة لمنع تنفيذ قرار المحكمة

لم يكن أمام المحامي المكلّف بالقضية خيار سوى طلب الحجز على المدرسة وممتلكاتها. تم تنفيذ هذا القرار في 2020/09/08، واضطرت إدارة المدرسة إلى الموافقة على دفع التعويضات المستحقة لموظفها السابق من خلال دفعة أولى وأقساط بشيكات، بموافقة (أ.ن.)